# اقتصاد

## الأردن: ركود الأسواق رغم ارتفاع السيولة

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

رغم محافظة السيولة المحلية في الأردن خلال الثلث الأول من العام الحالي على مستويات مرتفعة مقارنة مع حجمها في نهاية العام الماضي، إلا أن القطاعات الاقتصادية لا تزال تشكو من حالة الركود في الأسواق وتراجع القدرات الشرائية وانخفاض أداء قطاعات حيوية وتباطؤ أخرى. ويرى مختصون بالشأن الاقتصادي أن السيولة لدى الأفراد لا تزال في حدود منخفضة ما يؤدي الى تراجع الأنشطة التجارية والخدمية، فيما السيولة تتركز في الودائع لدى البنوك والمؤسسات غير المصرفية وترتبط بعوائد متواضعة قياسا لو استثمرت في مشاريع استثمارية مختلفة.

البنك المركزي الأردني وحسب أحدث بيانات مالية، قال إن السيولة المحلية للأردن ارتفعت في نهاية شهر إبريل/ نيسان من العام الحالي إلى حوالي 43 مليار دينار مقارنة مع 42,7 مليار دينار في نهاية العام الماضي 2023، (الدينار = 1,41 دولار). عضو غرفة تجارة عمّان علاء ديرانية قال لـ «العربي الجديد» إن المؤشرات المالية تظهر تحسنا في العديد من الجوانب التي تعكس نجاعة الإجراءات الاقتصادية التي تم اتخاذها خلال السنوات الماضية وساهمت بالحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عن الظروف الإقليمية والدولية وآخرها عدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة واضطرابات البحر الأحمر وباب المندب. وأضاف أن التدفق النقدي لدى الأفراد تراجع بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية ما أضعف الحركة التجارية وأثر على أداء العديد من القطاعات، مشيرا إلى أن السوق في الأشهر الأخيرة سيما فترات الأعياد، شهد أصعب ظروف يواجهها منذ سنوات طويلة نتيجة لتراجع الطلب وعدم تحقيق مبيعات بالحد الذي يمكن معظم المنشآت التجارية والخدمية من تلبية احتياجاتها وتغطية النفقات اللازمة لإدامة أعمالها.

وقال ديرانية الذي شغل موقع رئيس جمعية الصرافين سابقا عدة مرات، إنه يمكن ضخ مزيد من السيولة النقدية في السوق من خلال تخفيض نسب الفائدة لدى الجهاز المصرفي، وتوفير حوافز مالية للقطاعات الاقتصادية والأفراد لتمكينهم من الحصول على التسهيلات الائتمانية لتمويل استثماراتهم أو مشترياتهم من العقارات، إلى جانب النفقات الأساسية مثل الصحة والتعليم وغيرها.

وأوضح البنك المركزي أن العوامل المؤثرة في السيولة المحلية بالدرجة الأولى تتمثل بالاحتياطيات من العملات الأجنبية حيث بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر إبريل الماضي ما مقداره 35 مليار دينار مقارنة مع 34,5 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ومقابل 34,7 مليار دينار في نهاية العام 2023. كما بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من هذا العام ما مقداره 8 مليارات دينار مقابل 7,9 مليارات دينار في نهاية العام الماضي. و بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر إبريل الماضي من العام الحالي ما مقداره 12,9 مليار دينار.

(Getty)

### أرقام قياسية لإنتاج القمح في شينجيانغ

وسط تقدم عملية الحصاد الصيفي في منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم بشمال غرب الصين، التي تعتبر أحد مخازن الحبوب الرئيسية في البلاد، سجلت المنطقة أرقاماً قياسية لإنتاج القمح، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا).

وقال نائب رئيس محطة الخدمات الزراعية في هوهتشنغ، يو تشنغ يونغ: «اخترنا زراعة صنف القمح شيدونغ 0358، واعتمدنا تقنيات الري الموفرة للمياه، واستخدمنا الأسمدة الورقية لتعزيز نمو النباتات»، مشيراً إلى أن شينجيانغ أكملت حالياً حصاد 70 في المائة من محصول الحبوب الصيفي.

وقال المسؤول بمديرية الزراعة والشؤون الريفية في المنطقة، تانغ يي وو، إن «الزيادة في محصول القمح لكل وحدة تمثل أحد الجوانب التي تظهر التحسن الشامل لإنتاج الحبوب في شينجيانغ».

## أسماء في الأخبار

**خفض مرتقب لأسعار الفائدة في بريطانيا**

أظهرت إحصائيات رسمية أمس الأربعاء، أن التضخم في بريطانيا ظل ثابتا عند 2%، في النصف الاول من 2024، وهو ما قد يدفع صانعي السياسات إلى خفض أسعار الفائدة و تكاليف الاقتراض الشهر المقبل. وذكر مكتب الإحصاء الوطني البريطاني أن أكبر مساهمة في معدل التضخم السنوي جاءت من المطاعم والفنادق، حيث ارجع بعض خبراء الاقتصاد وفقا لوكالة أسوشييتد برس، هذ التصاعد إلى الجولة التي قامت بها المطربة الاميركية، تايلور سويفت، في المملكة المتحدة، واثرت اقتصاد بريطانيا بعوائد ضخمة.

**تراجع أسعار النفط بسبب تباطؤ الطلب**

تراجعت أسعار النفط قليلا، أمس، وحوم برنت حول أدنى مستوى في شهر الذي سجله خلال الجلسة السابقة بضغط من مؤشرات إلى تباطؤ الطلب من الصين، لكن هبوط مخزونات النفط الاميركية حد من الخسائر. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 15 سنتا، إلى 83,58 دولارا للبرميل صباح أمس. و تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الاميركي 13 سنتا، او 0,2%، إلى 80,63 دولارا للبرميل. وانخفض كلا الخامين القياسيين في الجلسات الثلاث السابقة، مع تسجيل العقود الآجلة لخام برنت 83,30 دولارا أول من أمس الثلاثاء، وهو ادنى مستوى منذ 17 يونيو/ حزيران.

**بنوك إسرائيل تخشى العزلة**

قدم الحزب الإسرائيلي اليميني المتطرف «عوتسما يهوديت» مشروع قانون يقضي بأنّ بنوك إسرائيل لن تجمّد حسابات الاشخاص الذين فُرضت عقوبات عليهم. وفي هذه الحالة، سيتم اعتبار البنوك نفسها منتهكة للعقوبات وسيُطلب من المؤسسات المالية الاخرى التوقف عن التعاون معها، وفقاً لما أورده موقع كالكاليست الإسرائيلي. و تم يوم الاثنين الماضي، طرح مشروع القانون على طاولة الكنيست من قبل النائبة ليمور سون هار ميليخ (عوتسما يهوديت)، والذي بموجبه سيتم منع بنوك إسرائيل من تجميد حسابات العملاء الذين يخضعون للعقوبات.

## اتساع اضطرابات البحر الأحمر يتسبب بازدحام الطرق البديلة

قالت مجموعة ميرسك الدنماركية للشحن، أمس الأربعاء، إن نطاق الاضطرابات التي تشهدها حركة الشحن بالحاويات عبر البحر الأحمر اتسع بما يتخطى مسارات التجارة في أقصى شرق أوروبا ليشمل كامل شبكتها في المحيط. وذكرت ميرسك في بيان وفقا لوكالة «رويترز»، أن «التأثير المتتالي لهذه الاضطرابات يمتد إلى ما هو أبعد من الطرق الرئيسية المتضررة، مما يتسبب في ازدحام الطرق البديلة ومراكز الشحن العابر الأساسية للتجارة مع أقصى شرق آسيا وغرب آسيا الوسطى وأوروبا».

و«تضامنا مع غزة» التي تواجه حربا إسرائيلية مدمرة بدعم أميركي، يستهدف الحوثيون بصواريخ ومسيّرات سفن شحن إسرائيلية أو مرتبطة بها في البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي. ومنذ 12 يناير/ كانون الثاني 2024، يشن تحالف تقوده الولايات المتحدة غارات يقول إنها تستهدف «مواقع للحوثيين» في مناطق مختلفة من اليمن، ردا على هجماتها البحرية، وهو ما قوبل برد من الجماعة من حين لآخر. ومع تدخل واشنطن ولندن واتخاذ التوتر منحى تصعيديا في يناير، أعلنت جماعة الحوثي أنها باتت تعتبر كافة السفن الأميركية والبريطانية ضمن أهدافها العسكرية. وحوّلت ميرسك وشركات شحن أخرى مسار سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا منذ ديسمبر /كانون الأول، لتجنب الهجمات التي يشنها الحوثيون المتحالفون مع إيران في البحر الأحمر. وتسببت مسارات الشحن الأطول مسافة ووقتا في دفع أسعار الشحن للارتفاع. وقالت ميرسك إن الصادرات الآسيوية تتأثر بالوضع أكثر من الواردات، مضيفة أن هذا يرجع في المقام الأول إلى كون دول بالقارة مراكز تصدير رئيسية عالميا.

وحذرت ميرسك في الأول من يوليو/ تموز من أن الأشهر المقبلة ستكون أصعب مع استمرار اضطرابات الشحن في البحر الأحمر. وذكرت أمس أن «التأثير المتتالي لهذه الاضطرابات يمتد إلى ما هو أبعد من الطرق الرئيسية المتضررة، مما يتسبب في ازدحام على المسارات البديلة ومراكز عبور وتوقف أساسية للتجارة مع أقصى شرق آسيا وغرب آسيا الوسطى وأوروبا». وأضافت في بيان: «تعاني الموانئ في أنحاء آسيا بما يشمل سنغافورة وأستراليا وشنغهاي من تأخيرات في عملياتها بسبب إعادة توجيه مسارات السفن واضطراب الجداول الزمنية بسبب تداعيات ما يحدث في البحر الأحمر».

(رويترز، العربي الجديد)

## حروب ترامب المقبلة

**مصطفى عبد السلام**

تستطيع أن تتوصل بسهولة إلى عدة عناوين يمكن أن تتصدر المشهد الاقتصادي الأميركي والعالمي في حال فوز المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة دونالد ترامب. حروب تجارية واضطرابات على صعيد التجارة الدولية، خلافات حادة مع تحالف أوبك+ وإرباك أسواق النفط مجدداً، بعد أن شهدت استقراراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، محاباة المستثمرين والشركات، خلافات مع البنك الفيدرالي، ضغوط شديدة لخفض أسعار الفائدة لتحقيق إنعاش اقتصادي سريع وتوفير فرص عمل لملايين العاطلين، إشهار سلاح العقوبات في وجه إيران، تشدد مع المهاجرين. خلافات مع صناع السيارات الكهربائية.

ترامب سيسعى إلى إعادة رسم خريطة المشهد الاقتصادي داخلياً وخارجياً، في حال فوزه، بما يحقّق مصلحة الاقتصاد والمواطن الأميركيين أولاً وتقوية المركز المالي للدولة، وهو ما قد يصاحبه اندلاع حروب تجارية وقلاقل مالية، سواء مع الشركاء التجاريين أو المنافسين الأقوياء للاقتصاد الأميركي والمهددين له، كما هو الحال مع الصين. العنوان الأول والأبرز في سياسة ترامب المتوقعة هو الدخول بشكل سريع في خلاقات مع الصين وإعادة الحروب التجارية مع الاقتصادات الكبرى للسطح، فهو عازم على فرض مزيد من الرسوم على الواردات من السلع والمنتجات الصينية، ويخطط لفرض رسوم جديدة تتراوح بين 60% و100%، وبالإضافة إلى استهداف الصين برسوم جمركية جديدة سيفرض رسوماً شاملة نسبتها 10% على واردات الدول الأخرى، مجدداً الحديث السابق عن شكاوى من عدم شراء الدول الأجنبية ما يكفي من السلع الأميركية. وهنا لن تقف الصين وغيرها صامتة تجاه رسوم ترامب، بل ستسعى بكل قوتها لعرقلة وصول المنتجات الأميركية لأسواقها. وهنا سيعيد ترامب فتح ملف انتهاك الصين قوانين الملكية الفكرية والاحتكارات ودعم صناعات السيارات الكهربائية والبرمجيات وغيرها.

العنوان الثاني في سياسة ترامب هو محاباة المستثمرين والشركات الكبرى، فهو يخطط لخفض الضرائب على الشركات إلى 15%، وخفض ضريبة الدخل، وسيضغط بقوة على البنك المركزي الأميركي لخفض الفائدة حتى يخفض تكلفة الأموال، وهو ما يصب لصالح مجتمع الأعمال، بغض النظر عن معدل التضخم، وهنا قد يصطدم مع سياسات البنك، وقد يعود ترامب لسياسة التدخل الصارخ في رسم السياسة النقدية.

العنوان الثالث هو ممارسة ترامب الضغوط الشديدة على الدول النفطية لوقف التنسيق مع روسيا في إطار تحالف أوبك+، والضغط أيضاً على تلك الدول لخفض أسعار النفط، بهدف خفض تكلفة الوقود وكلفة المعيشة داخل الولايات المتحدة، وتحذيره كذلك أوبك من التعامل مع إيران.

مال وسياسة

# طهران تذكّر دمشق بديونها المستحقة

لوّحت إيران باستخدام ورقة الديون ضد النظام السوري في وقت تتقارب فيه دمشق مع دول عربية وتركيا، وهو سلوك إيراني يدرجه كثيرون في خانة الصراع بين موسكو وطهران على النفوذ في سورية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

اتجهت إيران إلى ورقة الديون للضغط على نظام بشار الأسد، بعد التقارب السوري مع دول عربية في محاولة للضغط على دمشق من أجل حفاظ طهران على مصالحها ومكاسبها في سورية. وكان لافتاً، أن يشدد الرئيس الإيراني الجديد، مسعود بزشكيان خلال اتصال بنظيره السوري، بشار الأسد للمباركة له، الأسبوع الماضي، بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية «على تعزيز العلاقات الثنائية وتطبيق الاتفاقيات بين البلدين لما فيه مصلحة الشعبين».

لأن دمشق، وفق الاقتصادي السوري، عبد الناصر الجاسم، «لم تنفذ الاتفاقات الموقعة مع طهران» بل تماطل ببعضها وتحيل لروسيا البعض الآخر، كاستثمار ميناء اللاذقية والتنقيب عن النفط والفوسفات، الأمر الذي دفع طهران، بحسب الجاسم، لـ«نبش الماضي» والمطالبة بالديون وإظهار الاتفاقية التي وقعها الرئيس الإيراني الراحل، إبراهيم رئيسي، ورئيس النظام السوري بشار الأسد العام الماضي، للعلن، بل وتحويلها للبرلمان للتصديق عليها، لتأخذ الشكل القانوني، تحضيراً للشكايا في المحاكم الدولية كما نصت بعض بنود الاتفاقية إذا لم تسدد دمشق الديون.

### التقارب العربي والتركي

ويعتبر الجاسم في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الجديد بنقل الاتفاق للعلن وإرساله للبرلمان للتصديق، هو تقارب نظام الأسد مع الدول العربية «والسعودية خاصة» بالإضافة إلى التقارب مع تركيا ومسار دفع إيران إلى التلويح بالاتفاقات والمطالبة بالديون، رغم أنها الأعلم، بأن الخزينة العامة فارغة وبعجز النظام، حتى عن كفاية الشعب وزيادة الأجور.

وكانت مصادر إعلامية متطابقة، قد أشارت أخيراً إلى إرسال الرئيس الإيراني السابق بالإنابة، محمد مخبر، مسودة اتفاقية التعاون الاقتصادي الاستراتيجي الطويل الأمد لمدة 20 عاماً بين إيران وسورية إلى البرلمان الإيراني، للتصديق عليها مع الاتفاقات الاقتصادية ومسودة ديون سورية إلى إيران. وحسب وكالة «مهر» الإيرانية للأنباء، فقد تم توجيه الرسالة إلى رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، تماشيا مع تنفيذ المادة 77 من الدستور، وتضمنت الرسالة مشروع الاتفاق الاستراتيجي طويل المدى للتعاون الاقتصادي بين إيران سورية. وتقضي المادة الدستورية رقم 77 بأن أي معاهدة أو اتفاق أو عقد دولي بين إيران والدول أو المؤسسات الدولية الأخرى يجب أن يحظى بموافقة البرلمان، بعد الموافقة على مسودة القانون من قبل مجلس الوزراء الإيراني بناءً على اقتراح وزارة الطرق والتنمية الحضرية.

### ديون بـ50 مليار دولار

يقول المستشار الاقتصادي السوري، أسامة قاضي، إن رئيس النظام بشار الأسد «لا يمتلك من أمره شيئاً» بعد التمدد الإيراني بمفاصل القرار السياسي والاقتصادي، ومحاولة روسيا لجم هذا التمدد، الأمر الذي حال دون تنفيذ العديد من الاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين النظام وإيران «روسيا أخذت استثمار مرفأ اللاذقية وشركة الفوسفات بعد توقيع استثمارهما مع إيران» لتبقى أموال خطوط الائتمان السنوية التي يقدرها قاضي بنحو 30 مليار دولار «منذ عام 2014 حتى اليوم بمعدل سنوي 3 مليارات لكل اتفاقية خط ائتماني» إضافة إلى مبالغ أخرى ما يوصل الديون لنحو 50 مليار دولار. ويضيف الاقتصادي السوري خلال تصريح خاص لـ«العربي الجديد» أنه بسبب محاولات تسويق بشار الأسد، عربياً وتركياً، بدأت إيران تضغط بورقة الديون وتوثيق التعهدات والاتفاقات، كخط رجعة وضمان البقاء على الأرض قائلاً: «أول مرة طهران تعلن الاتفاقات وتسعى لتوثيقها، بعد أن لُمحت وعبر البرلمان، قبل سنوات، إلى ضرورة استرداد الديون». وعما يقال عن شراء «شركاء الأسد الجدد» سواء بالخليج أو تركيا لاحقاً، ديون طهران بسورية، يقول قاضي: كانت شروط دول الخليج «والسعودية تحديداً» أنها لن تدفع أموالاً، كمساعدات أو إعادة إعمار وإيفاء ديون، قبل خروج إيران وفك يدها عن مفاصل صنع القرار بدمشق، وهذا متعذر جداً «هناك أكثر من 500 نقطة عسكرية متفوقة بسورية».

ويضيف: «إيران تؤسس للتبعومة بسورية كما أسست في لبنان واليمن، ولا يمكن، برأي قاضي أن تنسحب من الأرض أو الاقتصاد، لأن ذلك سيكون بداية لتهديم مشروعها الفارسي بالمنطقة. لذا ستبقى الأمور على ما هي عليه، ولن تتخلى الدول الخليجية بدفع الديون مع سيطرة إيران على مفاصل الاقتصاد، فما يجري هو شراء الأسد للزمن ومناورات لأن وجود إيران بات أمراً واقعاً، ومطالبة طهران بالديون تتكرر كلما استشعرت أنها ستباع لروسيا أو لدول الخليج، كما حدث وطالبت بالديون عبر البرلمان عام 2019».

> طهران تضغط على دمشق بعد تقاربها مع دول عربية

### آثار الضغط الإيراني

على الأرض، بدأت آثار الضغط الإيراني تظهر جلياً، حسب مصادر خاصة من العاصمة السورية دمشق، إذ لم ترسل «شركة المحروقات الحكومية» رسائل تسليم المشتقات النفطية للمستهلكين منذ 18 يوماً، الأمر الذي زاد من شح حوامل الطاقة ورفع الأسعار بسبب تأخر وصول البواخر الإيرانية منذ نحو 40 يوماً.

وتضيف المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد» أن توزيع المازوت المدعوم «متوقف عدا كميات قليلة لوسائط النفط» في حين زادت أسعار البنزين بالسوق السوداء «السعر النظامي 12360 ليرة في حين يباع بين 20 و25 ألف ليرة حسب المدينة والطلب» كما وصل سعر أسطوانة الغاز المنزلي إلى 300 ألف ليرة في حين سعرها الرسمي 100 ألف ليرة سورية (الدولار = نحو 14800 ليرة). وتكشف المصادر أن «الصراع بات جلياً بين المحسوبين على إيران وأنصار التطبيع التركي والخليجي، ويظهر ذلك جلياً خلال التنافس بالانتخابات البرلمانية الآن، لرجلي أعمال محسوبين على إيران «أمين سر غرفة التجارة السورية الإيرانية مصان النحاس، ورئيس مجلس رجال الأعمال السوري الإيراني فهد درويش».

### اتفاقية الديون لمدة 20 عاماً

تنالف اتفاقية «مشروع التعاون الاستراتيجي» التي وقعها الرئيس الإيراني الراحل، إبراهيم رئيسي، مع رئيس النظام السوري، خلال زيارة رئيسي لدمشق في مايو/ أيار 2023، من مقدمة و5 مواد. وحسب الفقرة 2 من المادة 5 من هذا القانون، فإن مدة الاتفاقية 20 عاماً حتى وفاء سورية بالتزاماتها وسداد الديون المستحقة عليها، ويمكن تمديد خطوط الائتمان من طهران إلى دمشق. وعن انتظار إيران نحو عام، حتى طالبت بتصديق الاتفاق، تقول مصادر من دمشق: «لأن مسار التطبيع العربي التركي مع النظام، برعاية وضغط روسي، بات متسارعاً وأصبح طرح خروج إيران حديثاً يومياً، كما أن الاتفاقية، ومجرد التصديق من البرلمان التركي، بعد موافقة مجلس الوزراء، ستكون ملزمة بغضون 30 يوماً». ويقول الباحث الاقتصادي، أيمن عبد النور، إن تعهد النظام السوري موجود بنص الاتفاقية منذ العام الماضي، ولا مجال للتنصل اليوم، لكن إلزامية التنفيذ أو المماطلة، فهذا أمر آخر، وبكل الأحوال، فإن سعي إيران لتوثيق الاتفاق اليوم، يعطي رسالة للنظام السوري وغيره من الدول التي تتعامل مع إيران، سواء كانت بمرونة أو تشدد، حيث ستطالب إيران بكل دولار قدمته خلال مراحل التعاون والمشاريع السياسية المشتركة في حال عدم تنفيذ طلبات طهران. ويضيف: كنت شاهداً بمصرف سورية المركزي عام 1996 عندما طالب الوفد الإيراني نظام حافظ الأسد بتسديد ديون ثمن النفط الذي اخذته سورية من إيران خلال حربها مع العراق، رغم مواقف حافظ الأسد بدعم إيران ووقوفه ضد بلد عربي وقتذاك. وتابع: طالبوا بسعر النفط وتم الاتفاق على السداد لعشر سنوات بدفعات نصف سنوية وتسدد بالليرة السورية لحساب السفارة الإيرانية المفتوح بوزارة المالية تستخدمه لشراء بضائع سورية أو عقارات وأراض داخل سورية. ويقول عبد النور خلال تصريح لـ«العربي الجديد»: ذكرت هذه الحادثة التي كنت شاهداً عليها لأني أعتقد أن الأسد سيعتمد الحل ذاته الآن عبر بيع عقارات ومنشآت لإيران، بتبرير أن الأموال لن تخرج من سورية بل ستحرك السوق وتستخدم بالاستثمار. ويؤكد أن «السعودية أو الإمارات أو حتى تركيا، لن تشتري هذا الدين. وليس من طريقة للضغط الإيراني، سوى بيع العقارات والمنشآت والبضائع والالتزام بالسداد زمنياً سيكون أمرا آخر، لأن السداد بالليرة يؤدي لتراجع قيمة الديون بواقع تراجع سعر الصرف». ويشير عبد النور إلى أن الموقف الآن «متوتر بين نظام الأسد وإيران» بسبب عدم فتح أي جبهة خلال الحرب على غزة وبسبب التقارب العربي والتركي مع الأسد. ويختم عبد النور أن نظام الأسد لا يستطيع «اللعب مع إيران» وعدم تسديد الديون أو التنصل بسهولة من الاتفاقات، ولكن يبقى واقع التكتلات الجديدة والمماطلة، هو الحل الممكن أمام دمشق.

موظفون يحملون أكواماً من الليرة في بنك سوري يوم 10 نوفمبر 2022 (جوني بشارة/فرانس برس)

## تدهور معيشي وتفاقم الفقر

يقول تقرير للأمم المتحدة إن نسبة كبيرة من البنية التحتية لا تزال مدمرة، وإن نحو 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر. وتقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إن ما يقارب 7,5 ملايين طفل سوري يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، وإن أكثر من 650 ألف طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن. وارتفعت تكاليف معيشة الأسرة السورية إلى 12,5 مليون ليرة سورية، بحسب مركز «قاسيون» من دمشق.

مقابلة

أجرتها **كاتيا يوسف**

كشف خبير الشؤون الاقتصادية محمد حيدر، في مقابلة من لندن مع «العربي الجديد»، العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار المنازل في بريطانيا، متوقعاً تحسن سوق العقارات على المدى القصير

## محمد حيدر

> توقعات بتحسن سوق عقارات بريطانيا على المدى القصير

> هذه هي العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار المنازل

■ ما هي العوامل الرئيسية التي تحرّك أسعار المنازل في بريطانيا في الوقت الراهن؟

لا يمكن حصر تأثير السوق العقاري بعوامل محددة دون سواها، لكن هناك بعض العوامل التي تلعب دورًا بارزًا في تحديد أسعار المنازل. ويجب أن ننتبه إلى مسألة مهمة وهي واقع الاقتصاد في الفترة التي نتحدث عنها بشأن سوق العقار، وبوجه التحديد النمو والتضخم وحركة الأسعار في السوق ومستوى معاشات ورواتب الموظفين. ولعل العامل الأهم في هذه المعادلة هو أسعار الفائدة، سواء في السوق المالية بشكل عام أو الفائدة على القروض العقارية بشكل خاص، حيث تلعب دورًا حاسمًا في كلفة التمويل وقرارات الشراء.

■ في ظل توقعات خفض سعر الفائدة على الإسترليني، ما تأثيرات ذلك على الرهن العقاري والإيجارات وأسعار المنازل؟

في الوقت الراهن، تعدّ أسعار الفائدة من أكثر العوامل متابعة من قبل المهتمين بسوق العقار، حيث يراقب الجميع تحركات بنك إنكلترا المركزي، حتى الآن، لم تشهد أسواق المنازل تراجعًا كبيرًا كما حدث خلال فترة الحجر الصحي التي طاولت العالم بأجمعه تقريبا، ما دفع بسوق العقار إلى حالة جمود غير عادية في كثير من المناطق، وشهدت مناطق ريفية تحولاً كبيراً في قيمة أسعار عقاراتها، بسبب ارتفاع الطلب على العقار خارج المدن والتوجّه إلى الأماكن الريفية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات في العديد من المناطق الريفية. بصفة عامة، يعتمد تأثير خفض أسعار الفائدة على العقارات على طبيعة المشتري واحتياجاته. خفض كلفة التمويل العقاري يمكن أن يشجع على زيادة الطلب، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. في الوقت نفسه، قد يؤدي خفض سعر الفائدة على الودائع إلى تحفيز أصحاب المدخرات على شراء العقارات كاستثمار بديل، ما يعزز الطلب ويدفع الأسعار نحو الارتفاع. هذا من شأنه أن يشكل الأرضية الواسعة لخيارات الناس لدفعهم نحو الشراء أو الإحجام عنه والتحوّل إلى سوق الإيجارات كما يحدث حاليا. لكن أي تحوّل في اتجاه السوق يكفي أن يدعم احدهم على حساب الآخر، بمعنى أن أي صعوبة يواجهها سوق شراء العقارات بتراجع الطلب على المنازل من شأنه أن يكون إيجابياً لسوق تأجير المنازل وقد يدفع بالأسعار إلى مستويات عالية نسبة إلى ارتفاع الطلب.

■ هل الوقت مناسب لشراء عقار أم من الأفضل تأجيل القرار؟

في سوق العقار هناك دائما فرص للشراء لا تنتهي، لكن هذا يعتمد على من هو المشتري؟ وما هو طلبه؟ فسوق العقار يمتد من الأسواق التجارية أي المكاتب والمحال التجارية والمخازن وغيرها إلى شراء المنازل كمكان للإيجار.

■ ما تأثير نتائج الانتخابات على سوق العقار في بريطانيا وأوروبا؟

تشير التقارير العقارية إلى أن عمليات الشراء خلال شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ارتفعت بنسبة 8%، بينما كانت أقل في شهري مارس/ آذار وإبريل/ نيسان. وعلى الرغم من استقرار عمليات الإقراض السكني عند حوالي 60 ألف طلب على القروض العقارية، يظل هناك تحذير من حالة عدم اليقين السياسي بعد الانتخابات من مبدأ أن الحزب الحاكم الجديد لن يستطيع أن ينفّذ كل توصياته وسياساته في الأشهر الأولى من استلام زمام الأمور في البلاد. ويؤكد بعض خبراء السوق العقارية أن الخطاب السياسي لم يؤثر سلبًا على السوق، إلا أن هناك قلقًا بين الأثرياء من سياسات محتملة بفرض المزيد من الضرائب على ثرواتهم، وهو ما أوردته صحيفة الفايننشال تايمز أيضاً. لذا يجب الانتباه إلى الكثير من العوامل التي يحتمل أن يكون لها أثر بشكل مباشر أو غير مباشر.

■ صعود اليمين المتطرّف في أوروبا هل يقلق المستثمرين الأجانب ومن بينهم الراغبون في اقتناء عقار في بريطانيا؟

أستطيع القول باختصار إنّه عندما كانت بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي كانت تتأثر بما يحدث في أوروبا، لكن اليوم عقب بريكست، لم تعد هذه المشكلة موجودة.

أخبار

### مصر تشتري قمحاً روسياً

قالت الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر إنها اشترت 770 ألف طن قمح معظمها من القمح الروسي في ممارسة دولية، مما يمثل أكبر عملية شراء منفردة لها منذ عام 2022 بعد تراجع أسعار القمح الروسي وخفض مصر لهدف الاكتفاء الذاتي من القمح للعام المالي الحالي 2025/2024.

وأوضحت الهيئة، وهي المشتري الحكومي للحبوب في مصر، أن المشتريات شملت 50 ألف طن من القمح البلغاري إضافة إلى 720 ألف طن من القمح الروسي. وكان سعر القمح الروسي هو الأدنى في الممارسة ويعتقد المتعاملون أن الحد الأدنى غير الرسمي لسعر التصدير في روسيا لم يتم تنفيذه. وتم تطبيق الحد الأدنى للسعر منذ العام الماضي في محاولة لإبطاء صادرات القمح الروسي وتهدئة أسعار الطحين (الدقيق) والخبز محليا.

وأظهرت بيانات وكالة رويترز أنه يعتقد أن عملية الشراء هي الكبرى للهيئة العامة للسلع التموينية في ممارسة واحدة منذ يونيو/ حزيران 2022.

### بورصة قطر تتراجع 0,41%

تراجع المؤشر العام أمس الأربعاء، بنسبة 0,41% ليصل إلى النقطة 10151,72، فاقداً 42,17 نقطة عن مستوى أول من أمس الثلاثاء. أثر على الجلسة تراجع جميع قطاعات البورصة السبعة على رأسها التأمين بواقع 0,93%، بينما تذيل القائمة قطاع الصناعات بـ0,12%. ارتفعت السيولة إلى 480,20 مليون ريال، مقابل 325,72 مليون ريال، أول من أمس، وزادت أحجام التداول عند 187,11 مليون سهم، مقارنة بـ140,3 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 17,38 ألف صفقة، مقابل 13,65 ألف صفقة أول من أمس. ومن بين 51 سهماً نشطاً، تقدم سهم «ودام» تراجعات الأسهم البالغ عددها 42 سهماً بـ2,07%، وارتفع سعر 9 أسهم على رأسها «ميزة» بـ2,66%، بعد توقيعها اتفاقية تعاون استراتيجي مع شركة «إيه إم دي» لدعم ثورة الذكاء الاصطناعي، واستقر سعر سهمين. وجاء سهم بنك الدوحة المرتفع 2,21% في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 21,83 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 48,85 مليون ريال.

### حفر بئر استكشافية في الكويت

أعلنت شركة نفط الكويت، أمس الأربعاء، انتقال منصة الحفر أوريانتال فينيكس إلى قطاع جزة؛ استعداداً لحفر البئر الاستكشافية الجديدة جزة، وذلك بعد نجاح المنصة في اكتشاف حقل النوخذة البحري. وذكرت الشركة الكويتية أن قطاع جزة الذي يقع في المياه الاقتصادية الكويتية يعد قطاعاً واعداً؛ بامتحوائه على موارد هيدروكربونية كبيرة، بحسب وكالة الأنباء الكويتية. وكشفت «نفط الكويت» أن البئر الاستكشافية الجديدة «جزة 1» تستهدف أعماق العصر الطباشيري، ويعد القطاع أحد القطاعات الأربعة التي تستهدفها المرحلة الاستكشافية الحالية للشركة، والتي سيتم خلالها اكتشاف طبقات العصر الطباشيري والعصر الجوراسي في المنطقة البحرية الكويتية.

وحسب الوكالة، سيتم خلال المرحلة الحالية حفر 6 آبار استكشافية، تعتبر نقطة انطلاق العمل في المنطقة البحرية الكويتية، وبناء على النتائج المبشرة للمرحلة الحالية فستقوم الشركة بعمل مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد للقطاعات البحرية المختلفة؛ للحصول على بيانات أدق.

مال وناس

# فلسطينيون يعودون لزراعة أراضيهم المهجورة

عاد فلسطينيون ممن فقدوا عملهم في الداخل المحتل عام 1948، عقب طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/ تشرين الماضي، إلى أراضيهم لتأهيلها وزراعتها وسط مطالب بدعمهم من الجهات الحكومية

رام الله ـ **سامر خويرة**

لم يغير سلامة حنيني (52 عاما) من عادته في الاستيقاظ يوميا قبل الفجر، لكن وجهته هذه المرة هي التي تغيرت، فقبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كان يسافر مئات الكيلومترات من قريته «بيت دجن» شرق مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، ليصل في الوقت المناسب ليباشر عمله في «البناء» في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، أما اليوم فلا يضطر إلا للسير دقائق معدودة قبل أن يلج إلى أرضه التي زرعها بأنواع مختلفة من الخضار، في عمل بديل يعتاش منه، هو وعائلته.

يقول حنيني لـ«العربي الجديد»: «رب ضارة نافعة، تماماً هذا ما حصل معي، فقد عملت في الداخل لأكثر من ربع قرن، أخرج قبل الفجر ولا أعود إلا مع الغروب، حتى أن علاقاتي الاجتماعية تضررت إلا في أضيق الحدود. اعترف بأنني أهملت أرضي، وكنت في مواسم الحراثة والزراعة والحصاد، أتصل بمزارعين من قريتي ليقوموا لي بهذه المهام، مقابل أجر مالي».

حنيني واحد من أكثر من 250 ألف فلسطيني يعملون بشكل رسمي أو غير رسمي فقدوا عملهم في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، عقب أحداث أكتوبر الماضي، ومع الوقت أنفق الرجل كل ما كان يدّخره، وبحث عن عمل في الضفة الغربية دون جدوى، حتى اهتدى برفقة عمال آخرين لفكرة العودة للأرض وتأهيلها وزراعتها.

يقول حنيني: «نحن أصلا فلاحون، وهذا شرف كبير لنا، لكننا اشتغلنا عن الزراعة، حتى جاء الوقت الذي عدنا فيه لمهنة الآباء والأجداد. ما كنّا في البداية نراه شرا لنا، تبين أنه يحمل كل الخير». تعاون حنيني مع عدد من العمال في بناء بيوت بلاستيكية (دفيئات زراعية) والمعروفة باللغة الدارجة بـ«الحماموت» ومد خطوط المياه لها، والشروع في زراعة الخضار وتحديدا البندورة، ورغم أنهم لم يقطفوا بعد المحصول الأول، إلا أنهم متفائلون بنجاح فكرتهم وتعميمها على بقية الباحثين عن عمل ومصدر بديل للرزق. يقول حنيني: «كانت نفسي دوما تحدثني بأهمية تأسيس مشروع زراعي خاص بي في قريتي، لكنني كنت دوما أقوم بتأجيل الفكرة، واليوم، حتى لو سمح للعمال الفلسطينيين بالدخول، لن أعود. أرضي وبلدي وشعبي أحق بوقتي وجهدي». أما المزارع منجد عبيسي فيؤكد في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذه الخطوة تعد مجازفة. ويقول: «لقد غامرنا بكل ما تبقى لدينا من أموال، إلا أننا نشعر بسعادة غامرة للمرحلة التي وصلنا إليها برفقة شركائي». ويتابع عبيسي: «حتى تنجح الفكرة لا بد للجهات الحكومية نت إيلائنا الاهتمام المطلوب، أخاطب وزارة العمل أننا عمال فقدنا أعمالنا منذ تسعة أشهر، ولا توجد قدرة للسوق المحلي على استيعابنا، ولم يتصل بنا أي مسؤول ليسأل إن كنا نحتاج لشيء، رغم أنهم تحدثوا في الإعلام كثيرا عن دعم العمال الذين فقدوا أعمالهم». ويضيف عبيسي: «أيضا نوجه رسالتنا لوزارة الزراعة التي تشجع دوما المواطنين على العودة للأرض وزراعتها، بأننا بحاجة لوقوفهم معنا في تسويق منتجاتنا. لا أحد يخفى عليه تذبذب الأسعار في الأسواق والتضارب الذي يضر بمصلحة المزارعين، ومن هنا نطلب منهم أن يلتفتوا لما قمنا به ويدعموه وينشروا الفكرة حتى نعمر أراضينا ولا نتركها لقمة سائغة للاستيطان».

مواطنون يعملون في حقول زراعية (العربي الجديد)

الخليج

# تقليص العمالة الأجنبية لصالح الإماراتيين

مسقط ـ **كريم رمضان**

تنفّس الشاب الإماراتي محمد الشامسي، الصعداء وهو يتأهب لبدء يومه الأول في وظيفته الجديدة بإحدى شركات التكنولوجيا الرائدة في دبي، يوم 9 يوليو/تموز الجاري، إذ كان واحداً من بين 100 ألف مواطن انضموا مؤخراً إلى القطاع الخاص، فيما اعتبره مراقبون بمثابة توجّه جديد في البلد الخليجي.

ذهب الشامسي إلى عمله الجديد لينضم إلى نسبة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص، معبرا لـ «العربي الجديد» عن ثقته في التحسن الملحوظ في مهاراته وزملائه الإماراتيين بعد تأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.

وتؤكد مصادر «العربي الجديد» أن هذا التحول سيسهم في تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وتعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل، إذ يتوافق هذا التطور مع تقرير نشرته مؤسسة «ماكينزي» العالمية في 1 يونيو/حزيران الماضي، أشار إلى أن زيادة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص تعد عاملاً رئيسياً في تنويع الاقتصادات الخليجية وتقليل اعتمادها على النفط. وفي السياق ذاته، أشارت دراسة نشرتها جامعة نيويورك- أبوظبي في 15 مايو/ أيار الماضي إلى أن العمل في القطاع الخاص عامل رئيسي في تشجيع تطوير روح المبادرة والإبداع لدى المواطنين في الإمارات، ما يؤدي إلى إنشاء المزيد من الشركات وتوليد فرص عمل جديدة.

### تقليل العمالة الأجنبية

في هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي علي سعيد العامري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن عمل 100 ألف إماراتي في القطاع الخاص لأول مرة يحمل عدة دلالات، منها اتجاه حكومة البلد الخليجي إلى توطين الوظائف في القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية، وزيادة مشاركة المواطنين الإماراتيين في سوق العمل. وشهدت الإمارات انخفاضاً ملحوظاً في العمالة الأجنبية منذ عام 2022، ترافقا مع تعزيز معدلات التوطين في القطاع الخاص. وأشارت بيانات المرصد الرسمي لسوق العمل الإماراتي إلى تراجع معدل الهجرة إلى الإمارات بين عامي 2022 و2023، بنسبة بلغت 63,37%، ما يعكس تقلص أعداد العمالة الأجنبية القادمة إلى البلاد. كما يعكس هذا التوجه، بحسب العامري، تحسنا في مهارات المواطنين الإماراتيين وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص، بما يتماشى مع أهداف الإمارات لزيادة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص وتعزيز اقتصاد قائم على المعرفة.

أما تأثير عمل 100 ألف إماراتي في القطاع الخاص على اقتصاد دولة الإمارات فيتمثل، بحسب العامري، في زيادة الإنتاجية، وغالبًا ما يكون المواطنون أكثر ارتباطًا وإنتاجية في القطاع الخاص، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية للاقتصاد.

كما يشجع العمل في القطاع الخاص المواطنين على تطوير روح المبادرة والإبداع، ما يؤدي إلى إنشاء المزيد من الشركات وتوليد المزيد من فرص العمل، بحسب العامري. مؤكدا أن القطاع الخاص هو الأكثر توفيرا لفرص التدريب والتطوير، ما يساعد على تطوير رأس المال البشري في الإمارات وتعزيز المهارات اللازمة لاقتصاد المعرفة.

### التوظيفات العشوائية

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة يشهد نموًا ملحوظًا في توظيف المواطنين، ما يعد مؤشرا إيجابيا للغاية، إذ تتبنى الحكومة استراتيجية واضحة لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وتتجلى هذه الاستراتيجية في عدم تضخيم القطاع العام بتوظيفات عشوائية، بحسب عجاقة، مشيرا إلى أن الحكومة الإماراتية وضعت شرطًا للتوظيف في القطاع العام، يتطلب خبرة لا تقل عن 3 سنوات في القطاع الخاص.

ويلفت عجاقة، في هذا الصدد، إلى أن القطاع الخاص يشكل العمود الفقري للاقتصاد، بينما يجب أن يكون الدور الحكومي محدودًا، وفقًا للنظرية الاقتصادية، وهو ما تتبعه الإمارات، خاصة في الأعوام الثلاثة الماضية، التي شهدت وحدها توفير 70% من فرص العمل للإماراتيين في القطاع الخاص.

أسواق عالمية

ربما يقود فوز دونالد ترامب المحتمل في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة في نوفمبر، إلى إشعال نزاعات التقنية بين واشنطن وبكين على ثلاثة محاور، وهي المزيد من حظر صادرات التقنية الأميركية للصين، ومزيد من العقوبات على الشركات الصينية، وربما تصل الحرب إلى الكابلات البحرية المهمة للاتصالات الدولية والإنترنت

# الحروب التقنية بين واشنطن وبكين

## فوز ترامب يعيد نزاعات الشرائح والذكاء الاصطناعي والكابلات

لندن ـ **موسى مهدي**

القاسم المشترك بين المرشحَين للانتخابات الأميركية المقبلة، جو بايدن ودونالد ترامب، هو محاصرة الصين تقنيا وتجاريا، حيث واصل بايدن حرب التقنية على بكين التي بدأها ترامب في بداية فترة رئاسته الأولى، وأعلن بايدن عن فرض رسوم جمركية ضخمة على السيارات الكهربائية الصينية وبطاريات الليثيوم ورقائق الحاسوب والخلايا الشمسية. وبالتالي، عمل على تصعيد الحرب التجارية مع الصين التي بدأها ترامب. وتدخل في هذه الحرب تايوان التي تعدّ واحدة من أهم قلاع أشباه الموصلات والشرائح المتقدمة في العالم، ولذلك تتمسك بها بكين ضمن سياسة «الصين الواحدة»، وتسعى واشنطن إلى حماية استقلاليتها كدولة منفصلة عن الصين. وحتى الآن ترجح استقتاءات الرأي فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية المقبلة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني. وبالتالي، يثار السؤال: كيف ستتعامل بكين مع احتمال فوز ترامب؟ وما هي المحاور المتوقعة في الحرب التقنية؟

وفق محللين، من المؤكد أن صعود دونالد ترامب للسلطة في واشنطن سيصبّ الزيت على نار النزاع الشرس بين العملاقين في التجارة والتقنية، الذي يتسم بالأبعاد المتشعبة وشديدة التعقيد والحساسية. وهو نزاع بين قوة صاعدة تبحث عن دور عالمي وإعادة صياغة النظام العالمي متعدد الأقطاب وهي الصين، وبين الولايات المتحدة التي تهيمن على الترتيبات العالمية الحالية وترغب في المحافظة على النظام العالمي وموقع القوة العظمى فيه. وفي الوقت الذي تفضل بكين التعامل مع ترامب أكثر من تعاملها مع بايدن، لأنها تعلم أن الأخير يستطيع تجميع القوى الغربية في حربه التجارية والتقنية مع الصين، بينما يميل ترامب للسياسة الانعزالية وقياس العلاقات الاستراتيجية مع الحلفاء والشركاء من منظور التكلفة والعائد الاقتصادي.

في هذا الصدد، يقول الخبير بمركز دراسات الاقتصاد والتنمية والعلاقات الخارجية الصيني، يوان صن، في تحليل بمركز بروكغنز الأميركي، إن سياسة المواجهة التي ينوي ترامب تطبيقها مع الحلفاء تصب في مصلحة بكين. ويرى الخبير صن في تحليله المنشور في 31 مايو/أيار الماضي بمعهد بروكغنز، أن رئاسة ترامب الثانية في حال حدوثها ستقوّض بشكل خطير مصداقية الولايات المتحدة وتحالفاتها وشراكاتها على مستوى العالم. ومن المتوقع، وفق برنامج ترامب الانتخابي، أن يدخل في نزاعات تجارية ودفاعية مع أوروبا وجنوب شرقي آسيا ودول شرق أوسطية، حيث يطالب هذه الدول بدفع ثمن الحماية العسكرية التي توفرها لهم الولايات المتحدة. وتعمل الولايات المتحدة حتى الآن على محاصرة التقدم التقني الصيني عبر ثلاثة محاور رئيسية، وهي: حرمانها من التقنيات المتقدمة في الشرائح الإلكترونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، عبر حظر الشركات الأميركية من تصدير هذه التقنيات إلى الصين. والمحور الثاني هو حرمان شركات التقنية الصينية من جمع تمويلات في السوق الأميركية عبر تسجيلها للتداول في سوق وول ستريت المالي، وحث شركات التقنية الأميركية التي لديها مصانع في الصين على مغادرتها إلى دول صديقة للولايات المتحدة، مثل الهند وفيتنام وكوريا الجنوبية. أما المحور الثالث فهو ربما حرمان الصين وهونغ كونغ من خطوط الكابلات البحرية. وكانت الحكومة الأميركية قد حذرت شركات الاتصالات الأميركية الكبرى المستثمرة في هذه الخطوط من احتمال تعرّضها للتجسس الصيني، وفق تقرير بصحيفة وول ستريت جورنال.

وفق الخبير بمركز دراسات الاقتصاد الصيني، يوان صن، في تحليل بمعهد بروكغنز الأميركي في 31 مايو 2024، لم يتخذ الصينيون قرارهم بعد بشأن النتيجة النهائية لكيفية تأثير رئاسة ترامب الثانية على الصين. ولكنهم يرون أن سياسته الخاصة بـ«أميركا أولاً» و«أميركا العظيمة» والتعرفة الجمركية على الواردات، ستخلق مجموعة من النزاعات بين حلفاء واشنطن، خاصة أوروبا ودول جنوب شرقي آسيا، وربما يمنح ذلك بكين التحرك بسهولة في الفضاء الجيوسياسي العالمي، خاصة في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وتوسيع نفوذها الاقتصادي والتجاري وتدويل عملتها اليوان. على الصعيد التقني البحت، يرى تحليل بمجلة الإيكونومست في 25 إبريل/نيسان الماضي، أن المرحلة التالية من حروب التكنولوجيا بين بكين وواشنطن ستدور في ساحتين رئيسيتين، وهما: الأولى صناعة الرقائق، التي تخلق البنية التحتية لمعالجة المعلومات في العالم، بما في ذلك تلك التي تدرب وتدير برامج الذكاء الاصطناعي. وترى واشنطن أن أي درجة من السيطرة الصينية على إنتاج الرقائق أمر لا يطاق ويجب منعه. والآخر هو التكنولوجيا الخضراء، حيث إن مكوناتها قد تصبح العمود الفقري للاقتصاد العالمي برمته. وبالنسبة للصين، فإن قوة شركاتها في هذه الساحة ليست مجرد نتيجة طبيعية لعقدين من السياسة الصناعية المركزة، بل إنها تأكيد لدورها المهم كزعيم عالمي.

أما العامل الثالث فهو حرب الكابلات البحرية، التي تصدرت عناوين الأخبار في وقت سابق من هذا العام، بعد قطع أربعة من أصل 15 كابلاً بحرياً بالقرب من سواحل اليمن، بسبب هجمات شنها الحوثيون على السفن الإسرائيلية الأميركية والبريطانية. وتسيطر شركات التقنية الأميركية الكبرى مثل غوغل وأمازون ومايكروسوفت على هذه الكابلات البحرية التي يوجد منها المئات المدفونة تحت الماء ويبلغ طولها حوالي 1,4 مليون كيلومتر، وفقاً لمنظمة «تيلي جيو ميتري» الأميركية لأبحاث سوق الاتصالات. وتتراوح هذه الكابلات البحرية بين القصيرة، مثل كابل الذي يبلغ طوله 131 كيلومترا ويربط أيرلندا بالمملكة المتحدة، على سبيل المثال، والطويل الذي يمتد لآلاف الكيلومترات، مثل كابل يوابة آسيا أميركا الذي يبلغ طوله 20 ألف كيلومتر. ووفق تقرير بقناة «سي أن بي سي»، من المتوقع أن يزداد عدد الكابلات البحرية في السنوات المقبلة، مما يعكس الطلب المتزايد على حركة البيانات بسبب انتشار بث الفيديو والخدمات السحابية. وتعد الكابلات البحرية العمود الفقري للإنترنت العالمي، حيث تحمل 99% من حركة البيانات العابرة للقارات في العالم.

وقال أندي شامباني، كبير مسؤولي التكنولوجيا في البريد الإلكتروني لقناة «سي أن بي سي» في تقرير أمس الأربعاء، «إذا قمت بإرسال بريد إلكتروني أو رسالة نصية أو محادثة فيديو مع شخص ما في قارة أخرى، فإنك تحتاج إلى الكابل البحري، وربما لا يعرف الكثيرون ذلك». ويرى شامباني أن تركيب الكابلات البحرية أمر معقد حقاً. وعندما تكون هناك مشكلة في أحد الكابلات البحرية، فإن إصلاحه يعد مهمة معقدة. ووفق تقرير بصحيفة «وول ستريت جورنال»، نقلاً عن مصادر لم تسمها في وزارة الخارجية الأميركية العام الماضي، فإن المسؤولين الأميركيين حذروا بشكل خاص شركات التكنولوجيا الأميركية، بما في ذلك غوغل وميتا ومايكروسوفت، من أن الكابلات البحرية في منطقة المحيط الهادئ قد تكون عرضة للتجسس من قبل سفن الإصلاح الصينية. وفي مارس/آذار 2023، ذكر تقرير لرويترز أن لجنة «تيم تيليكوم»، وهي لجنة أميركية مشتركة بين الوكالات كانت تعمل على منع أي كابل بحري من ربط الأراضي الأميركية مباشرة بالبر الرئيسي للصين أو هونغ كونغ، بسبب مخاوف بشأن التجسس الصيني.

لقاء دونالد ترامب وشي جين بينغ في اليابان، أوساكا، 28 يونيو 2019 (رالدون سيمالوبيكي/ فرانس برس)

**أميركا قلقة من تملّك الصين تقنيات الشرائح عالية التقدم**

## ابتزاز وخسائر

أوضح الرئيس الصيني شي جين بينغ لنظيره الأميركي جو بايدن في محادثة هاتفية في بداية إبريل، أن القيود المفروضة على الرقائق تمثل واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه العلاقات الصينية الأميركية.

ويرى محللون أن المرشح الرئاسي دونالد ترامب في حال فوزه ربما يبتز الصين عبر الشرائح الذكية للحصول على تنازلات. ووفق تقرير أميركي هي الأكثر تضررا من القيود الأميركية على صادرات الشرائح الذكية للصين، حيث تقدر خسائرها بنحو 130 مليار دولار.

# ميناء إيلات يواجه الإفلاس بسبب هجمات الحوثيين

تصاعد الأزمة التي يواجهها ميناء إيلات الإسرائيلي بفعل هجمات الحوثيين في البحر الأحمر

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بخبر غير مؤكد عن إفلاس ميناء إيلات الإسرائيلي، مع توقفه عن العمل لأكثر من ثمانية أشهر بسبب العمليات التي ينفذها الحوثيون في البحر الأحمر. لكن المؤكد هو أن الميناء مأزوم بشدة، فكيف وصل إلى هذه المرحلة؟ وكيف يؤثر ذلك على الحركة التجارية نحو الاحتلال؟ وما هي أهميته بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي؟ نشر موقع «وورلد كارغو نيوز» المتخصص في الملاحة البحرية خبراً منذ أيام بعنوان: «ميناء إيلات يعلن إفلاسه»، قال فيه إن ميناء إيلات أعلن إفلاسه بسبب انخفاض النشاط بنسبة 85% بسبب هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، وطلب المساعدة من الحكومة الإسرائيلية. وفيما لم يرصد «العربي الجديد» نشر الخبر في المواقع الإخبارية الإسرائيلية، يشرح موقع «سي ترايد ماريتايم» المتخصص في الملاحة البحرية، في تقرير نشره الأسبوع الماضي، أن التأثيرات الاقتصادية للضربات الحوثية في البحر الأحمر باتت واضحة مع طلب ميناء إيلات المساعدة المالية من الحكومة الإسرائيلية بعد انخفاض أحجام الشحن بنسبة 85%. وذكرت صحيفة «كالكاليست» أن 149 ألف مركبة دخلت إيلات في عام 2023، بينما لم تدخلها أي مركبة منذ بداية عام 2024. ويعتبر ميناء إيلات، الذي يتعامل في المقام الأول مع واردات السيارات وصادرات البوتاس القادمة من البحر الميت، ضئيل الحجم مقارنة بالموانئ الإسرائيلية على البحر الأبيض المتوسط في حيفا وأشدود، والتي تتعامل مع كل تجارة إسرائيل تقريبا. ولكن إيلات، الواقع بالقرب من نقطة الوصول الساحلية الوحيدة للأردن في العقبة، يوفر لإسرائيل بوابة إلى الشرق دون الحاجة إلى التنقل عبر قناة السويس.

ويُعتبر قطاع السيارات الأكثر تأثراً بأزمة ميناء إيلات، فمنذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، انخفضت حركة السفن إلى ميناء إيلات. وبحسب البيانات التي قدمتها إدارة ميناء إيلات لـ«كالكاليست» في مايو/ أيار من العام الماضي، إن آخر دخول لسفينة تحمل مركبات (سفينة غالنوا) كان في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، قُدر عدد السيارات في ميناء إيلات والمناطق المحيطة بها بنحو 60 ألف سيارة. وفي منتصف إبريل/ نيسان من 2023 وصل عددها إلى حوالي 10 آلاف، وجرى تخزينها بشكل رئيسي في المناطق المحيطة بإيلات. وبحسب مصادر «كالكاليست» في صناعة السيارات، فإنه بحلول نهاية مايو/ أيار 2023 جرى نقل جميع السيارات من الميناء.

بحسب بيانات هيئة الشحن الإسرائيلية حتى اندلاع الحرب وبدء استهداف السفن، كان ميناء إيلات يستقبل معظم واردات المركبات. وفي عام 2023، جرى استيراد 149,5 ألف سيارة إلى إسرائيل عبر الميناء، مقارنة بـ 114 ألف سيارة مستوردة عبر ميناء أشدود، و81,2 ألف سيارة تصل عبر ميناء حيفا.

وتمت خصخصة ميناء إيلات في عام 2013، وتم شراؤه مقابل 122 مليون شيكل في اتفاقية تستمر حتى عام 2028 مع خيار التمديد لمدة 10 سنوات أخرى. في اجتماع مع لجنة الشؤون الاقتصادية في الكنيست في 7 يوليو/تموز، قال الرئيس التنفيذي للميناء جدعون غولبر إنه لم يكن هناك أي نشاط في الميناء لمدة ثمانية أشهر ولم ترد أي إيرادات منه. وفي حديث مع موقع كالكاليست الإسرائيلي في نهاية العام الماضي، قال غولبر إنه في أعقاب الأزمة المتصاعدة، ستطالب إدارة الميناء «الدولة» بتعويضات عن فقدان بعض الإيرادات.

ولفت إلى أن السفن تخشى المرور في مضيق باب المندب في طريقها إلى ميناء إيلات، لذلك تتوجه إلى طريق يتجاوز القارة الأفريقية بأكملها بشكل يزيد مدة الرحلة البحرية حوالي 20 يوماً. وهكذا تدخل السفن البحر الأبيض المتوسط عبر مضيق جبل طارق ومن هناك تواصل إبحارها إلى موانئ حيفا وأشدود، حيث لا فائدة من مرورها عبر قناة السويس إلى ميناء إيلات. وعلى نطاق أوسع، أدت عمليات الحوثيين إلى تحويل مئات السفن كل أسبوع إلى رحلة أطول بكثير، حوالي 4000 ميل أطول، مما أدى إلى زيادة تكاليف الوقود والشحن وارتفاع كلفة المخاطر. ومر ميناء إيلات في العديد من الأزمات مع بدء الإبادة الجماعية في غزة، واستهداف الحوثيين للسفن المتجهة إلى إسرائيل أو المتعاملة معها. وفي مارس/ آذار الماضي، قالت نقابة العمال الرئيسية في إسرائيل وفق «إذا تابعتْ أوف إسرائيل» إن نصف العاملين في ميناء إيلات معرضون لخطر فقدان وظائفهم.

**يعتبر قطاع السيارات الأكثر تأثراً بأزمة ميناء إيلات**

سيارات في ميناء إيلات، 15 فبراير 2012 (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

# صناديق تشتري الذهب فوق 2500 دولار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يتجه الذهب بخطوات ثابتة لتجاوز 2500 دولار للأوقية «الأونصة» مستفيداً من الاضطرابات الأوروبية ومحاولة اغتيال مرشح الرئاسة الأميركية دونالد ترامب، وحسب موقع «زيرو هيدج» الأميركي تم شراء الذهب من قبل الصناديق الأميركية أمس الأربعاء أعلى من 2500 دولار في العقود الآجلة. وتشير بيانات بلومبيرغ أمس الأربعاء، إلى أن أوقية الذهب في عقود أغسطس /آب كسبت أكثر من 15 دولاراً وارتفعت إلى 2483,5 دولارا. وعادة ما تقود العقود الآجلة مسار الأسعار الفورية للمعدن الثمين. وقال تقرير «زيرو هيدج»: المستثمرون يضاربون على صعود المعدن الأصفر بقوة ويتطلعون إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار على المدى القريب. كما أن العوامل الفنية الصعودية ومفاهيم السوق المتنامية بأن بنك الاحتياط الفيدرالي سوف يخفض أسعار الفائدة الأميركية هذا الخريف تدفع سعر الذهب نحو الارتفاع، حيث يعني ذلك تراجع سعر صرف العملة الأميركية. وفي الوقت نفسه، تعاني أسعار الفضة في الوقت الحاضر، حيث يبيع المستثمرون الفضة لشراء الذهب. وارتفع سعر الذهب في أغسطس/آب في أحدث التعاملات الفورية، حسب بيانات موقع «كيتكو» المتخصص في المعادن النفيسة. ويقول تحليل بمجلة بارون أن الذهب يمكن أن ينتعش خلال الشهور المقبلة. ومن بين العوامل التي ستدفع الذهب للارتفاع خلال العام الجاري، مشتريات البنوك المركزية وارتفاع الطلب الاستهلاكي في الهند وربما كذلك في الصين. ومن بين العوامل الأخرى التي يرى موقع «كيتكو» أنها ستساهم في ارتفاع سعر الذهب ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو واحتمال تحسن الأداء الاقتصادي للنمو في الصين. ويضاف هذا الأسبوع بداية الجلسة المكتملة الثالثة للجنة المركزية الصينية، وهو اجتماع يستمر أربعة أيام لقيادة الحزب الشيوعي لمناقشة الإصلاحات الاقتصادية طويلة المدى. وهي جلسة تعقد مرة واحدة كل خمس سنوات. وفي حال تحسن النمو الصيني، فإن الاستهلاك التجاري للذهب سيرتفع ويدعم الطلب العالمي على الذهب.

وشهدت بيانات أوروبية مساء الثلاثاء، ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة اليورو لشهر يونيو/حزيران بنسبة 0,2% على أساس شهري، وبنسبة 2,5% على أساس سنوي. وكانت هذه الأرقام متوافقة مع توقعات السوق وأظهرت تضخماً أكثر برودة في منطقة اليورو. كما شهدت الأسواق الخارجية الرئيسية أمس الأربعاء تراجع مؤشر الدولار بقوة وارتفعت أسعار النفط الخام في نايمكس قليلاً وتم تداولها عند مستوى 81,00 دولاراً للبرميل. بلغ العائد القياسي لسندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات حالياً 4,175%. ومعروف أن أسعار الذهب تتحرك في اتجاه عكسي لتحركات الدولار، فكلما تراجع مؤشر الدولار، سيرتفع سعر الذهب. ويبدو أن الأسواق العالمية أخذت في حساباتها تصريحات المرشح الأقوى للفوز بالانتخابات الأميركية، دونالد ترامب ماخذ الجد. وكان ترامب قد قال في حملته الانتخابية إنه يرى أن الدولار القوي لن يكون في صالح الشركات الأميركية والتجارة الخارجية.

**الاستفادة من موقع الملاذ الآمن للمستثمرين في فترة الأزمات**

متجر ذهب في لاوس (Getty)

رؤية

# الإنتاجية وفن إدارة الوقت

جواد العناني

«كان يا مكان في سالف العصر والأوان» إلخ. وجمل أخرى شبيهة بها مثل «بلغني أيها الملك السعيد ذو العقل الرشيد والعمر المديد»، أو دعاؤنا لبعضنا أو لشيوخنا «طال عمرك»، أو «يا طويل العمر» تُعلمنا حقيقةً أساسيةً أننا في أعماقنا ندرك أن «رصيد الوقت» الذي نحظى به محدود، وأنه رغم الدعوات بطول العمر يبقى قول الشاعر كعب بن زهير في قصيدته الشهيرة في مدح الرسول محمد عليه السلام وطلبه العفو عنه (البردة) صحيحاً: كل ابن أنثى وإن طالت سلامته... يوماً على آلة حدباء محمول.

ومن الشعراء من قسّم الوقت ووظائفه، مثل قول الشاعر امرئ القيس حين أُبلغَ عن مقتل والده «اليوم خمر، وغداً أمر». ونحن نتحدث عن حُسن إدارة الوقت. ونقبل بنصيحة أينشتاين التي يقول فيها «الأفضل أن تذهب إلى موعد مبكراً ثلاث ساعات من أن تتأخر دقيقة واحدة». ويدور في الأردن حالياً نقاش طويل حول كفاءة نظام النقل العام. ولقد أثار النقاش الذي شاهدت ثلاث حلقات منه موضوعين رأيت أنهما مهمان للغاية. الأول هو أن عمّان إن بقي السير والاكتظاظ على نفس النمط الحالي فيها ستتحول شوارعها كلها قريباً إلى كراجات للوقوف وليس للسير. وإن بدا هذا الاستنتاج في ظاهره مبالغاً في تعبيره، إلا أنه صحيح. أما الأمر الثاني والمهم فهو ضرورة بناء نظام نقل عام دقيق في مواعيده عند كل محطة، أو أن يتصاع النقل لأداء الخدمة عند كل موقف وعند كل ساعة من ساعات اليوم وبدقة.

وبسبب اكتظاظ السيارات في الطرق، وغياب الدقة في المواعيد، فقد أصبح الانتقال من البيت إلى العمل وبالعكس يستغرق بالمعدل ثلاث ساعات في اليوم. وهذه الساعات ليست سهلة على الموظف الذي لا يثق بدقة مواعيد النقل العام فيلجأ إلى شراء سيارة وسياقتها بنفسه. ولما يصل مكان العمل فإن من المرجح أن يكون قد ارتكب مخالفة سَيْر، أو تورط في حادث اصطدام، أو حصل حادث داخل نفق يحول دون الوصول إلى مكان العمل. ولأن كل سائق في ساعات الذروة يريد الوصول للعمل مع بداية الدوام، فإنه يتحول إلى سائق مناكف وأناني، أو أنه يمر بعدد من الحالات التي بالكاد ينجو فيها من الوقوع في حادث سير. ولذلك يصل إلى مكان العمل مرهقاً متوتر الأعصاب، ما يؤثر على سلوكه وعلى فاعليته ورغبته في أداء واجباته الوظيفية ويصل البيت مساء مرهقاً. وأطفاله مرهقون، وزوجته إن كانت عاملة يخالجها نفس المشاعر الحساسة، ويصبح الجو مشحوناً.

ويصادف هذا كله أنه طُلب مني قبل عدد من السنوات أن أكون محكماً لمجلة اقتصادية دولية، وقد كتب باحث راغب بالنشر ورقةً علميةً بعنوان «عمل الظل» أو SHADOW WORK. وبموجب البحث، فإن الكاتب يقول إن عمل الظل هو جهد كبير يبذله العامل أو الموظف في طريقه إلى العمل والعودة منه، ولكنه لا يحسب ضمن ساعات الدوام. ولذلك وصل إلى القناعة بضرورة دفع رواتب عنها «نصف أجرة العمل العادي»، أو تقليل ساعات العمل من ثماني ساعات إلى سبع في اليوم. وفي رأيه أن هذا لن يؤثر على حجم الإنتاج. وقد نشرتُ بحثاً قبل أكثر من أربعين عاماً، اقترحت فيه أن يجري تصنيف الدول حسب إدراكها لأهمية الوقت عن طريق مؤشرات مثل اللغة المستخدمة في تحديد المواعيد، الالتزام بالمواعيد والبرامج المحددة سلفاً، وصغر وحدة الزمن التي نستخدمها. وقد وجدت أن هناك فرقاً شاسعاً في الإنتاجية بين من يقولون «نتقابل هالأسبوع»، أو «بكره بعد الظهر»، أو «لا بدري ولا متأخر»، ومن يقول من جهة أخرى «موعدنا غداً الساعة الثامنة إلا خمسة». والدقة في استخدام مقياس الوقت مثل «هذه عملية تحتاج إلى 67 دقيقة»، أو أن تقول «ساعة وسبع دقائق»، أو «إيش يعني تأخرنا ساعة زمان، هيه الدنيا طارت»، وبين من يقول «آسف على تأخري دقيقة، لأن المصعد معطل وصعدت الدرج ماشياً».

أعذار التأخر في الوطن العربي كثيرة، ولكنها غالباً لا تصدر عن أناس صادقين في الاعتذار. والأنكى من هؤلاء، من يتعمد القدوم متأخراً لاعتقاده أن القدوم في الوقت المتفق عليه يقلل من قيمة مقامه الكبير. هذه كلها أعذار واهية. والأمم التي لا تحترم الوقت، تتأثر إنتاجيتها بذلك كثيراً. وقد قمت بمراجعة جدول أعدته منظمة العمل الدولية قاست بموجبه معدل قيمة إنتاج ساعة العمل في 63 دولة عام 2019، وأعادت الكرة ثانية عام 2023 ومعيدة تقييم الإنتاج لكل ساعة عمل حسب القدرة المعادلة الشرائية الدولية للدولار في كل بلد، أو ما يسمى PURCHASING (POWER PARITY (PPP). ولا بد من تفسير هذا المبدأ الذي ابتكره الفيلسوف وعالم الاقتصاد الاسكتلندي DAVID HUME الذي عاش بين عامي 1711 و1776، وكان مزامناً لآدم سميث أبي الاقتصاد الحديث، ومات هيوم في نفس العام الذي نشر فيه آدم سميث كتابه «ثروة الأمم». ويديفد هيوم يقول «نحن نقيس الناتج المحلي الإجمالي في الصين بالدولار حتى نستطيع مقارنته بالناتج المحلي بالدولار في دول أخرى». وعليه، يكون الناتج المحلي الإجمالي الأميركي الحالي حوالي 26 تريليون دولار، أما في الصين فهو 18,5 تريليون دولار. ولكن القوة الشرائية للدولار في الصين أعلى منها في الولايات المتحدة. ولذلك يحولون الدولارات حسب معادلة تكافؤ القوة الشرائية لتكون المقارنة ذات معنى. وإذا طبقنا معادلة القوة الشرائية «PPP» فقد يكون الناتج المحلي الإجمالي في الصين أعلى من مثيله في الولايات المتحدة. ولكن حسب معدل دخل الفرد فإن المبلغ في الصين يتوزع على 1,4 مليار شخص، بينما في الولايات المتحدة على نحو 340 مليون شخص فقط، أو ربع سكان الصين تقريباً. وبعد تعديل الأرقام تبين حسب الدراسة الأشمل لعام 2023 أن أكثر دول العالم إنتاجية لكل ساعة عمل مبذولة هي في لوكسمبورغ والتي بلغت 146,1 دولاراً مكافئاً، والثانية أيرلندا 142,5، وأتت من بعدها النرويج، فهولندا، فالدنمارك، فسويسرا، ثم بلجيكا ومن بعدها النمسا وسنغافورة والسويد وغيوانا ثم الولايات المتحدة في المرتبة الثانية عشرة، ثم فنلندا وألمانيا وفرنسا التي بلغت قيمة انتاج ساعة العمل فيها 67.9 دولاراً أو أقل من نصف رقم لوكسمبورغ.

ولما عدت لأكبر خمس عشرة دولة إسلامية، فقد وجدت أن السعودية التي كان ترتيبها عالمياً رقم 26 من أصل 181 دولة قد جاءت في المركز الأول، ومن بعدها قطر في المرتبة الثانية إسلامياً والسابعة والعشرين دولياً، ومن بعدها البحرين، فدولة الإمارات، ثم تركيا في المرتبة 45 دولياً ثم الكويت 47 دولياً، ومن بعدها سلطنة عمان مباشرة، وجاءت ماليزيا في المرتبة 63، وايران في المرتبة 69، ومصر 82 وجيبوتي 85 والجزائر 86. أما الأردن فجاءت في المرتبة 89 بانتاج يعادل 16 دولاراً تقريباً في الساعة.